

المحتويات

2	مقدمة.
	ملخص تنفيذي	3
4	انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي (لا تشمل ضحايا وخسائر الهجوم العسكري على قطاع غزة)
	القتل	4
	قتل حالات خاصة/قتل غير مباشر	9
	الهدم	10
	مسكن	11
	منشآت خاصة من غير المساكن	15
	ممتلكات عامة	17
	انتهاكات أخرى	20
	محور السنة	20
	الهجوم العسكري على قطاع غزة	20
24	اعتمادات السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة
26	خاتمة

تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات حقوق الإنسان لعام 2021

مقدمة

لقد شكّل عام 2021 انتكاسة على صعيد حقوق الإنسان في فلسطين على المستوى الداخلي وعلى صعيد ممارسات الاحتلال والمجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه دولة الاحتلال بالمقارنة مع 2020. ففي حين ابتداءً عام 2021 بالتفاوض السياسي بسبب إصدار الرئيس محمود عباس في 15 كانون الثاني مرسومًا نصّ على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني على التوالي،¹ وقرارات المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في بداية آذار بإجراء تحقيق شامل في أوضاع الأرض الفلسطينية المحتلة.²

إلا أنّ إرجاء الانتخابات في نهاية نيسان من ذات العام والحراك السياسي الكبير الذي شهدته الساحة الفلسطينية على أثر الإرجاء شكّل انتكاسة سياسية وخيبة أمل في الشارع الفلسطيني المتعطش لتحوّل ديمقراطي.³ لم تكد تفاعلات إلغاء الانتخابات تركد حتى اندلعت الاحتجاجات الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة على خلفية الممارسات الاستيطانية في حي الشيخ جراح وعمّت الاحتجاجات بقية المدن في الضقة الغربية ومدن داخل الخط الاخضر وقطاع غزة المحاصرة.

¹ "تسلمت لجنة الانتخابات المركزية مرسوم الرئيس محمود عباس الذي صدر في 15 كانون ثاني 2021، ونص على عقد الانتخابات الفلسطينية العامة." لجنة الانتخابات المركزية.

<https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx>

² "Justice for Palestine: Historic Day for Palestinian Victims of Israeli Crimes." Al-Haq. <https://www.alhaq.org/advocacy/17972.html>

³ "محمود عباس يعلن إرجاء أول انتخابات فلسطينية منذ 15 عاما لحين "ضمان" إجرائها في القدس الشرقية." فرانس 24.

<https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/20210430-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3-%D9%8A%D8%B1%D8%AC%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9>



وفي تلك الأثناء، شنت سلطات الاحتلال هجومًا عسكريًا على قطاع غزة، استمر أحد عشر يومًا، تخلّله قصف جوي وبري وبحري مكثف لأعيان مدنية وعسكرية في قطاع غزة، وألحق دمارًا شاسعًا وخسائر بشرية كبيرة. تميّزت الهبة بأنها شملت الشعب الفلسطيني بأكمله على جانبي الخط الأخضر، وظهرت الممارسات والسياسات الاستعمارية تجاه كافة سياقات الشعب الفلسطيني أينما وجد.

وفي الشهر التالي، حزيران، قتلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية الناشط نزار بنات خلال محاولة اعتقاله، فاندلعت على إثر ذلك احتجاجات في عددٍ من مدن الضفة الغربية، لا سيّما في مدينة رام الله. طالبت الاحتجاجات بالعدالة والقصاص لقتلة نزار بنات، ووصلت المطالبات لإسقاط النظام الحاكم الفلسطيني. صاحب الاحتجاجات حملة قمع ممنهجة وعنف وتهديد وحملة تشويه سمعة واحتجاز تعسفي طالبت النشطاء والناشطات بهدف القضاء على المظاهرات.

ملخص تنفيذي

تصاعدت الانتهاكات خلال العام المنصرم على كافة الصعد، فقد قتلت سلطات الاحتلال 84 فلسطينيًا/ة منهم 15 طفلًا/ة طوال العام بالإضافة إلى 240 شهيدًا/ة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، ليصل إجمالي عدد الشهداء/ات إلى 324 فلسطينيًا/ة.

هدمت سلطات الاحتلال 233 مسكنًا خلال العام في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، فضلًا عن تدمير 1313 وحدة سكنية بشكلٍ كامل و6367 وحدة سكنية أخرى بشكلٍ جزئي خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة.

وهدمت سلطات الاحتلال 367 منشأة خاصة في الضفة الغربية، فضلًا عن 787 منشأة خاصة أخرى دمّرت خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة. وهدمت قوات الاحتلال 7 منشآت عامة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 871 منشأة عامة أخرى دمّرت خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة⁴.

ارتكبت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مئات الانتهاكات خلال العام المنصرم، شملت حالات احتجاز تعسفي على خلفية حرّية الرأي والتعبير وعلى خلفية النشاط السياسي، وشملت الانتهاكات مخالفات لإجراءات المحاكمة العادلة، وفض احتجاجات سلمية بالقوة، ومصادرة أموال وأجهزة إلكترونية، ومداهمة المساكن وتفتيشها، وغيرها من الاعتداءات التي تمس الحق بالحرية والأمان.

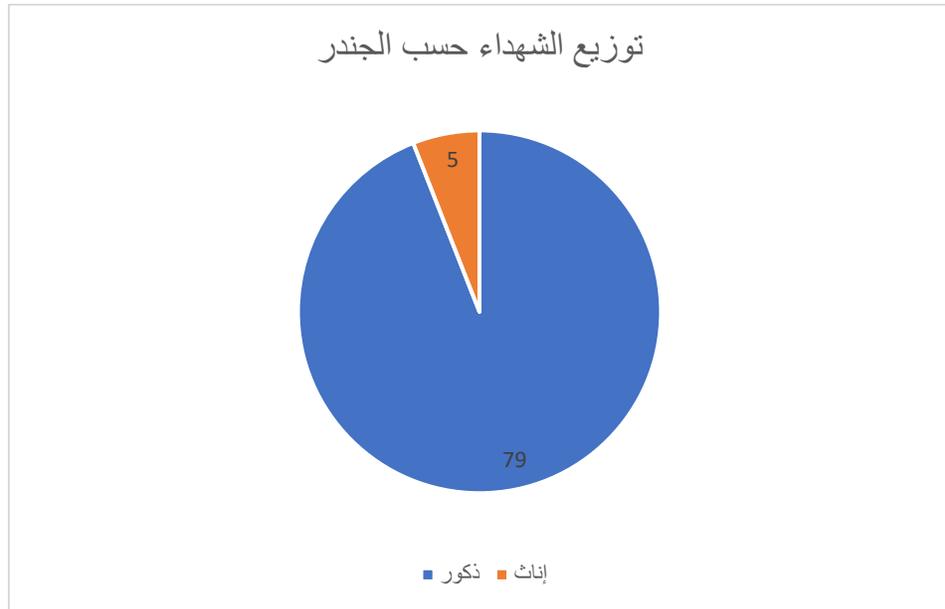
<https://www.alhaq.org/ar/advocacy/19476.html>

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي (لا تشمل ضحايا وخسائر الهجوم العسكري على قطاع غزة)⁵

القتل

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال العام المنصرم 84 شهيداً/ة، باستثناء الوفيات الاسرى السياسيين داخل السجون الإسرائيلية وضحايا الهجوم العسكري على قطاع غزة الذين نرد لهم قسمًا خاصًا في التقرير. وشهد العام الماضي ارتفاعًا كبيرًا بعدد الشهداء مقارنة بعام 2020 الذي قتلت خلاله سلطات الاحتلال 32 شهيداً/ة، ويعزى ذلك إلى الهجمة الإسرائيلية على الشيخ جراح والقمع غير المتناسب للاحتجاجات التي عمّت فلسطين على جانبي الخط الأخضر خلال شهر أيار، فضلاً عن سياسة إطلاق النار من أجل القتل التي نفذتها سلطات الاحتلال وانفلات عنف المستوطنين في سياق الاستعمار (عنف المستوطنين المستعمرين).

وفي توزيع الشهداء/الشهيدات بحسب الجنس، فإنّ 5 من المجمل نساء، والباقي (79) من الذكور.

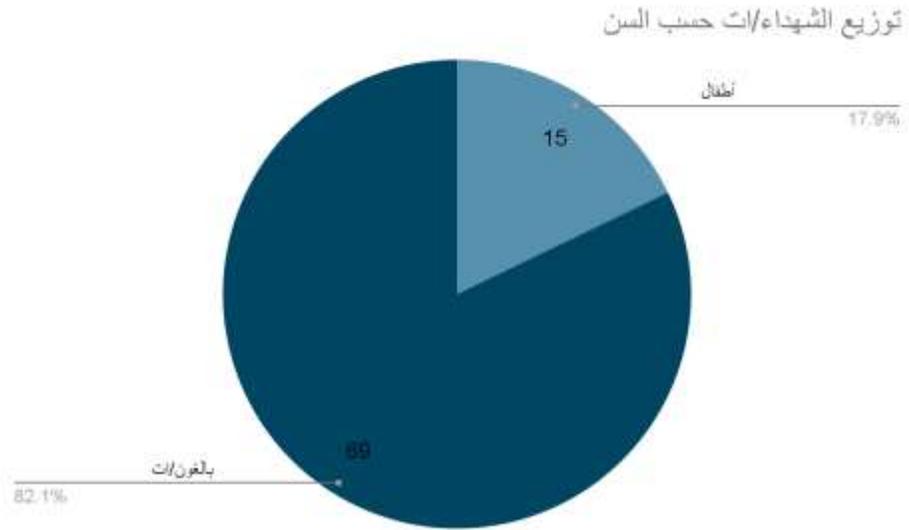


الرسم البياني 1

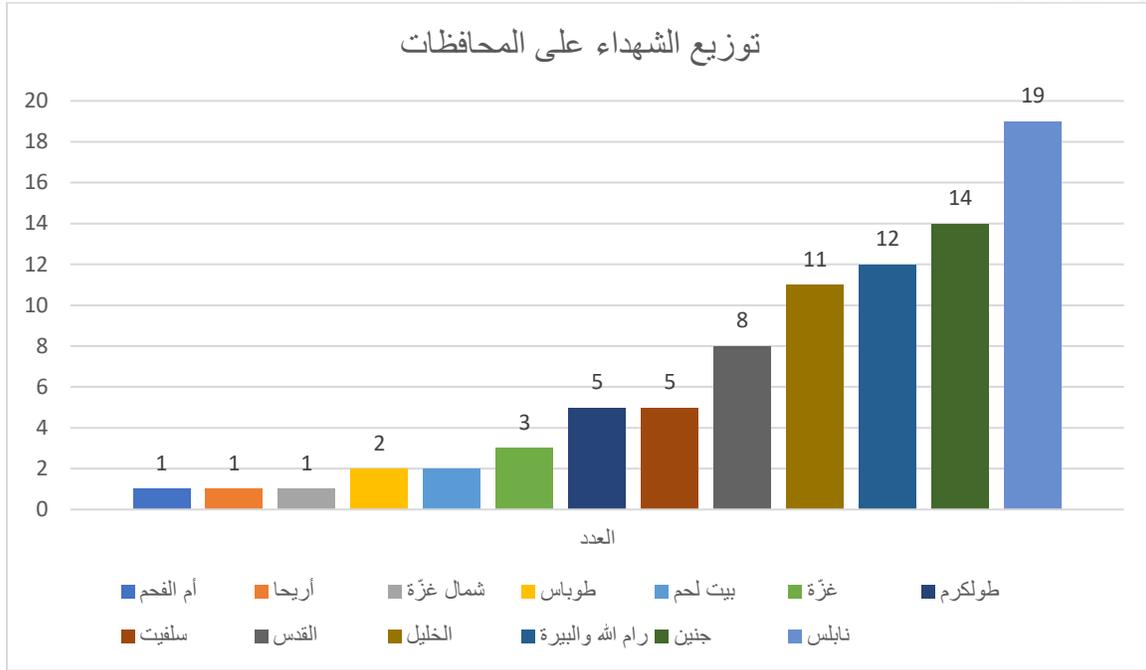
⁵ أدناه يوجد قسم خاص بخسائر الهجوم العسكري الإسرائيلي.



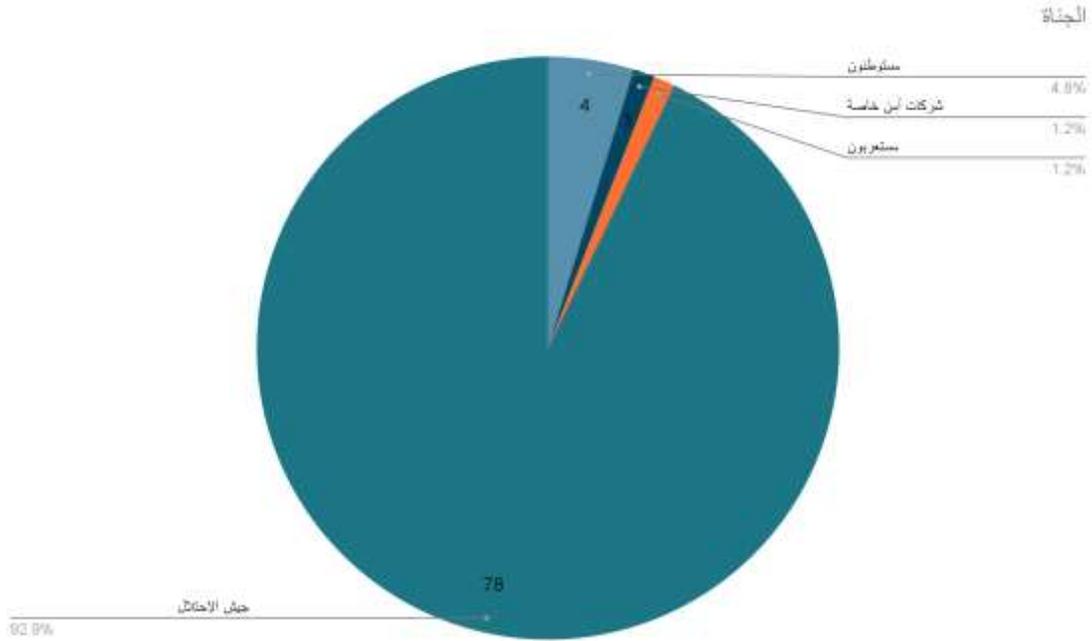
ومن المجمال 15 طفلاً، و69 بالغون/ات.



الرسم البياني 2



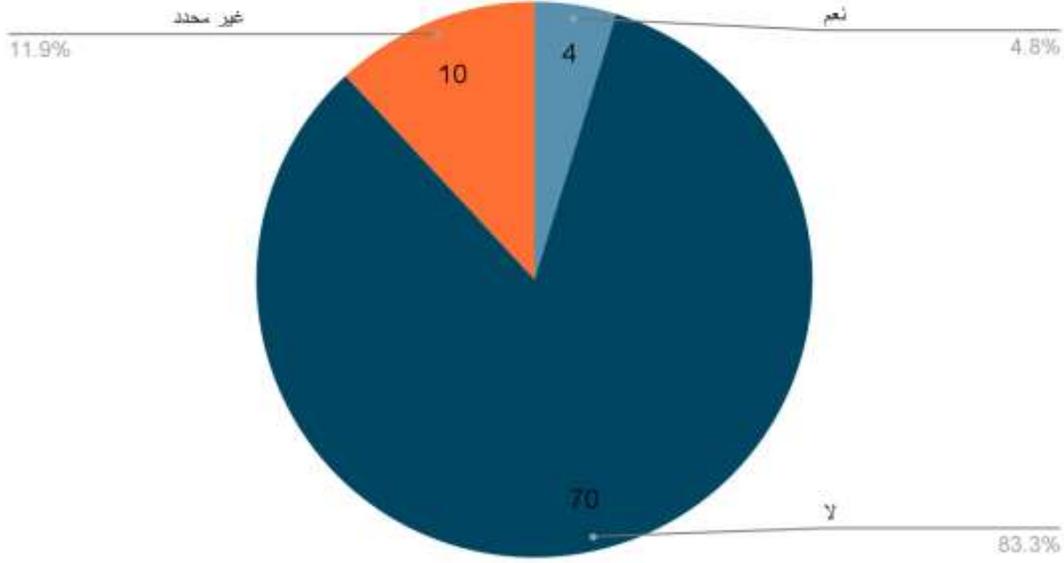
الرسم البياني 3



الرسم البياني 4

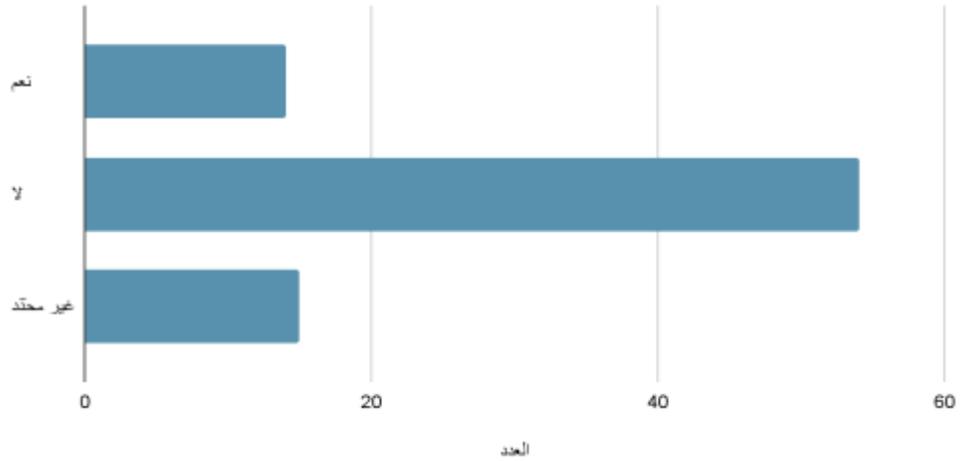


هل قدم جنود الاحتلال إسعافات أولية بعد إطلاق النار؟



الرسم البياني 5

هل أعيق الإسعاف؟

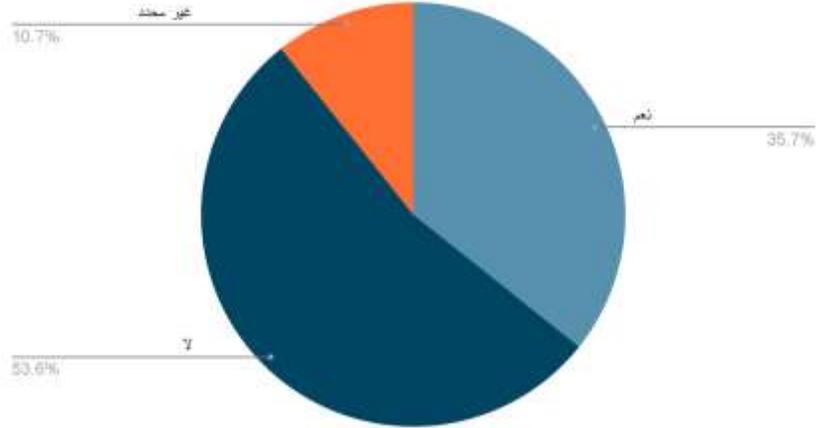


الرسم البياني 6

وقد احتجزت سلطات الاحتلال 30 جثمان شهيد من مجمل عدد الشهداء.



هل احتجز الجنان؟

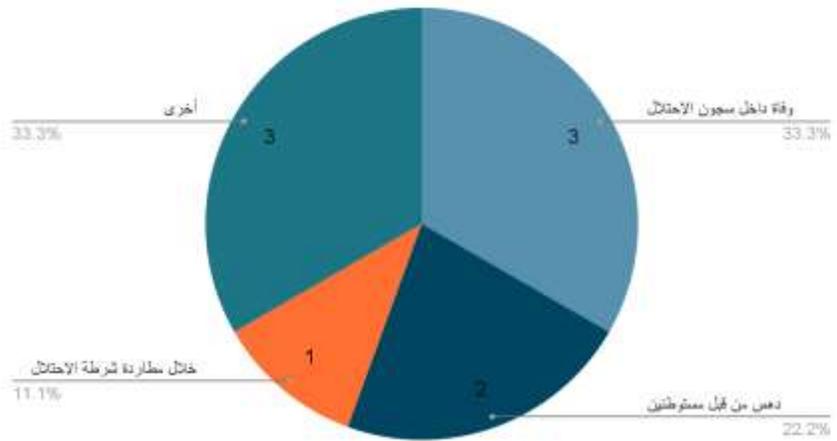


الرسم البياني 7

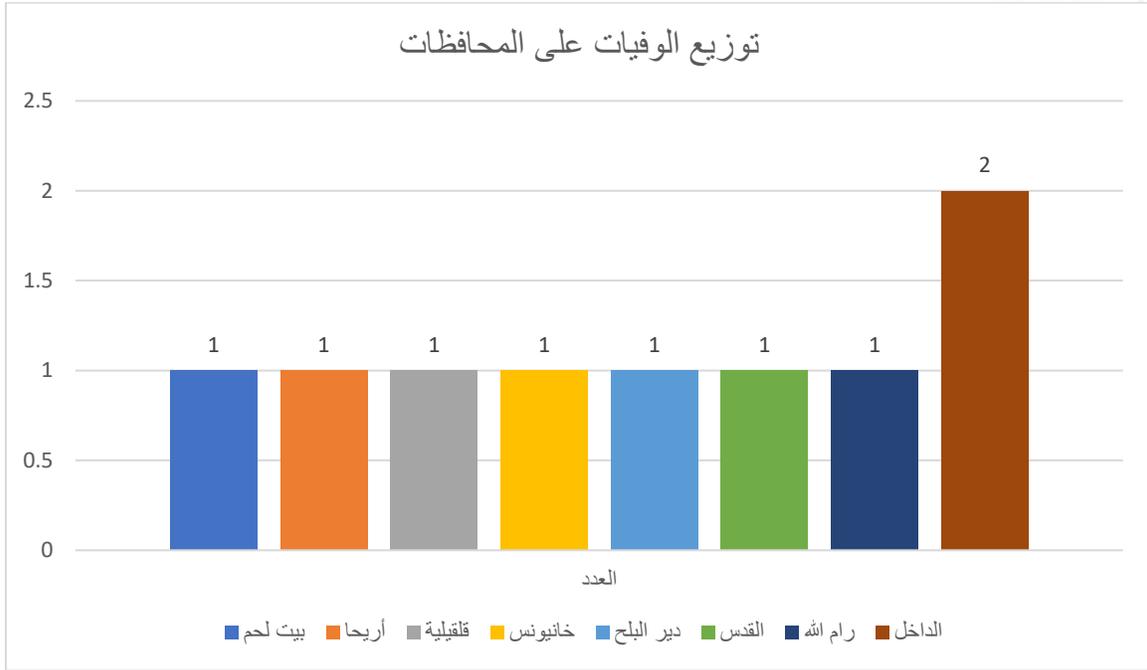
قتل حالات خاصة/قتل غير مباشر

توفي 9 فلسطينيين/ات في ظروف خاصة، منهم 3 شهداء في سجون الاحتلال. يقتل أيضًا سنويًا العديد من الفلسطينيين/ات بسبب دهس المستوطنين المستعمرين المتعمد أو غير المتعمد لهم في محيط الشوارع السريعة والالتفافية التي يستخدمها المستوطنون المستعمرين. في هذا العام استشهد شخصان (شاب وامرأة) جراء الدهس.

وفيات حالات خاصة



الرسم البياني 8



الرسم البياني 9

الهدم

هدمت سلطات الاحتلال ما مجمله 606 منشأة خاصة وعامة خلال عام 2021، لا تشمل المنشآت التي تم تدميرها خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة. وارتفع العدد الإجمالي للمنشآت المهدومة العام المنصرم عن عام 2020 الذي هدم خلاله ما مجمله 535 منشأة خاصة وعامة.



الأغوار - تشرين الثاني 2021

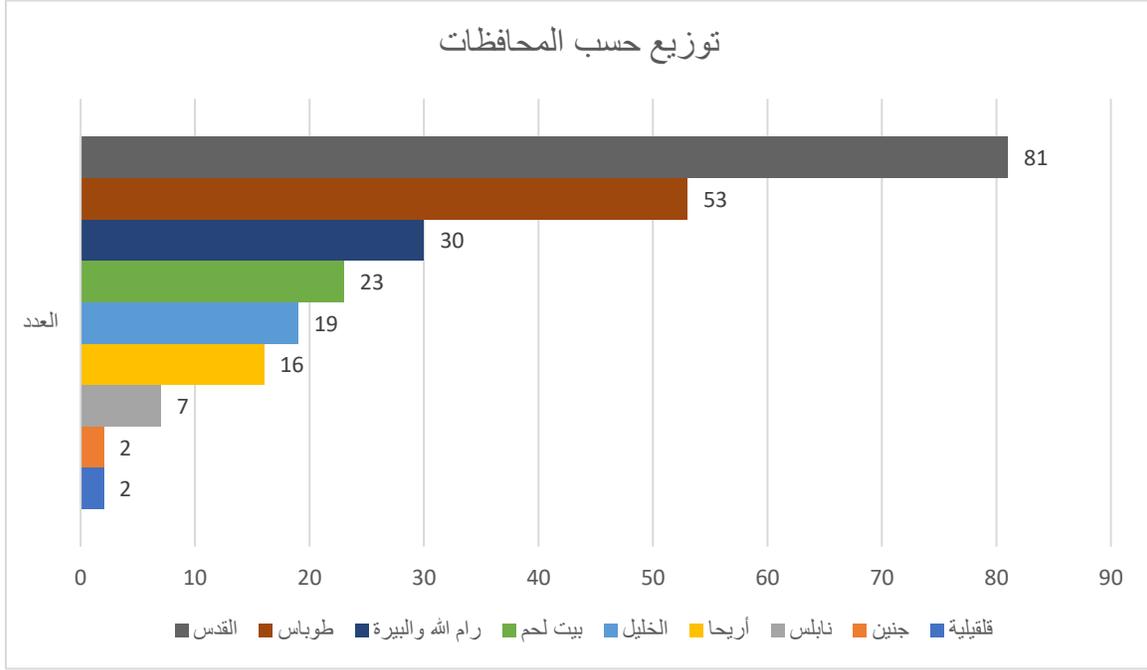
مسكن⁶

هدمت سلطات الاحتلال 233 مسكنًا خلال العام المنصرم.

⁶ تستند معايير مؤسسة الحق فيما يخص المساكن على معيارين أساسيين هما المالك وحالة المسكن إن كان مأهولاً أم لا، فإذا هدمت مثلاً 3 وحدات سكنية غير مأهولة تعود للمالك/ة نفسه/ها، تعد المؤسسة السكنية الثلاث مسكنًا واحدًا وتجمع مساحة الوحدات السكنية الثلاث. فعلى سبيل المثال، هدمت سلطات الاحتلال في وادي الحمص أكثر من 70 وحدة سكنية، لكن تعددت ملكية نفس المالكين لعدد من الوحدات السكنية غير المأهولة، لذلك جمعت مساحات هذه الوحدات السكنية ودخلت لدنبا باعتبارها 14 مسكنًا فقط. وكذلك الحال في المساكن البدوية التي تتكون بالعادة مرافقها من أكثر من خيمة، تعد مؤسسة الحق كل الخيم التي تشكل غرفًا أو مرافق أخرى مثل المطبخ أو المراحيض لنفس البيت ولنفس العائلة بيتًا واحدًا، فعلى سبيل المثال، عندما توجد عائلة تقيم في 4 خيم؛ اثنتان منها عبارة عن غرف وأخرى عبارة عن مطبخ والأخير عبارة عن مرحاض؛ فإنها كلها تعد مسكنًا واحدًا.

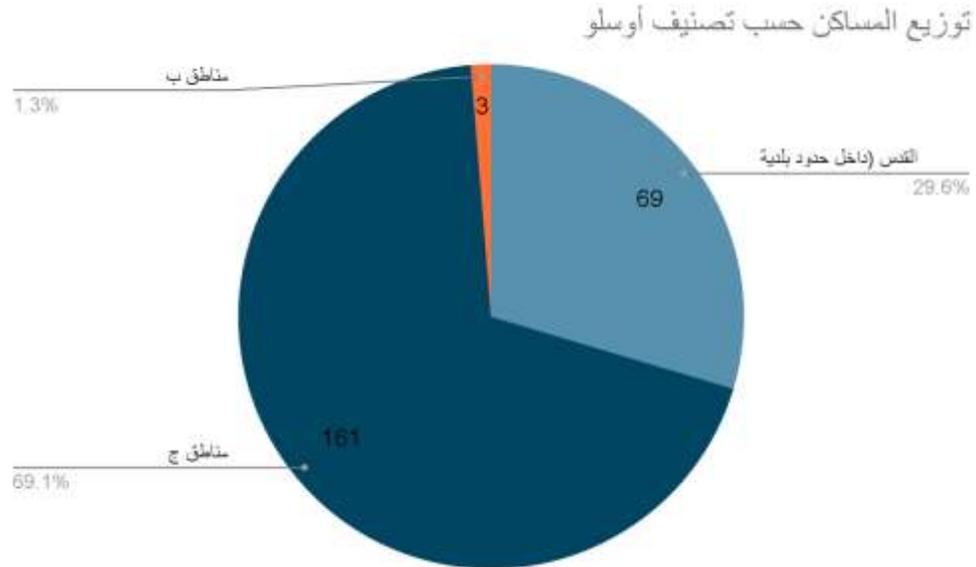


هدم منشأة في اللبن الشرقية - آب 2021

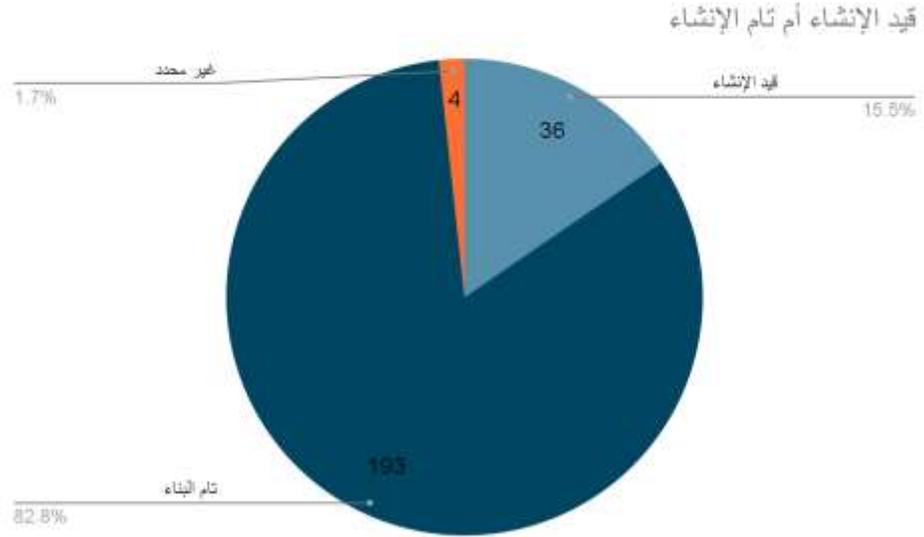


الرسم البياني 10

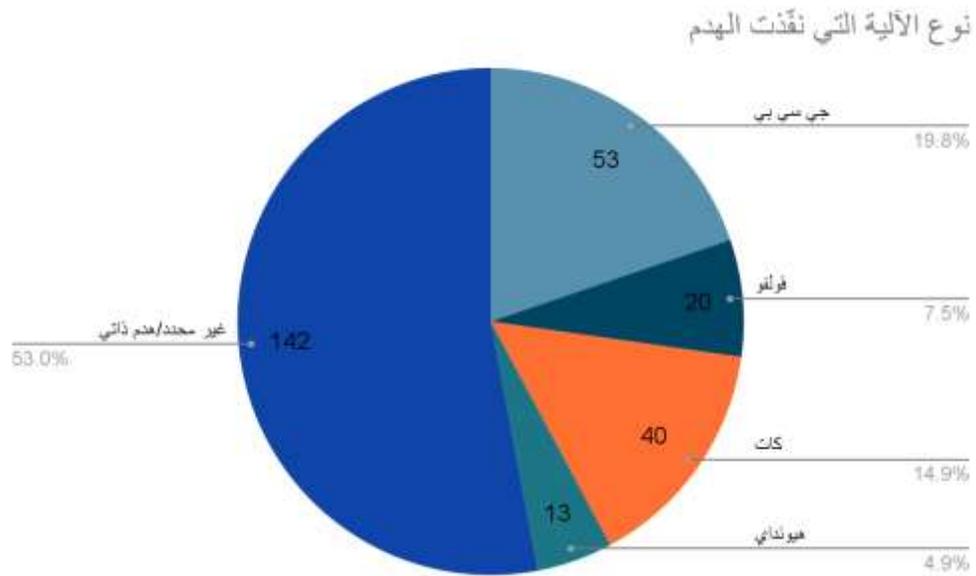
وتوزعت حالات هدم المساكن حسب التقسيمات المنطقية التي نجمت عن اتفاقيات أوسلو على النحو التالي:
القدس (داخل حدود بلدية الاحتلال) 69، ومناطق (ج) 161، ومناطق (ب) ثلاث.



الرسم البياني 11



الرسم البياني 12



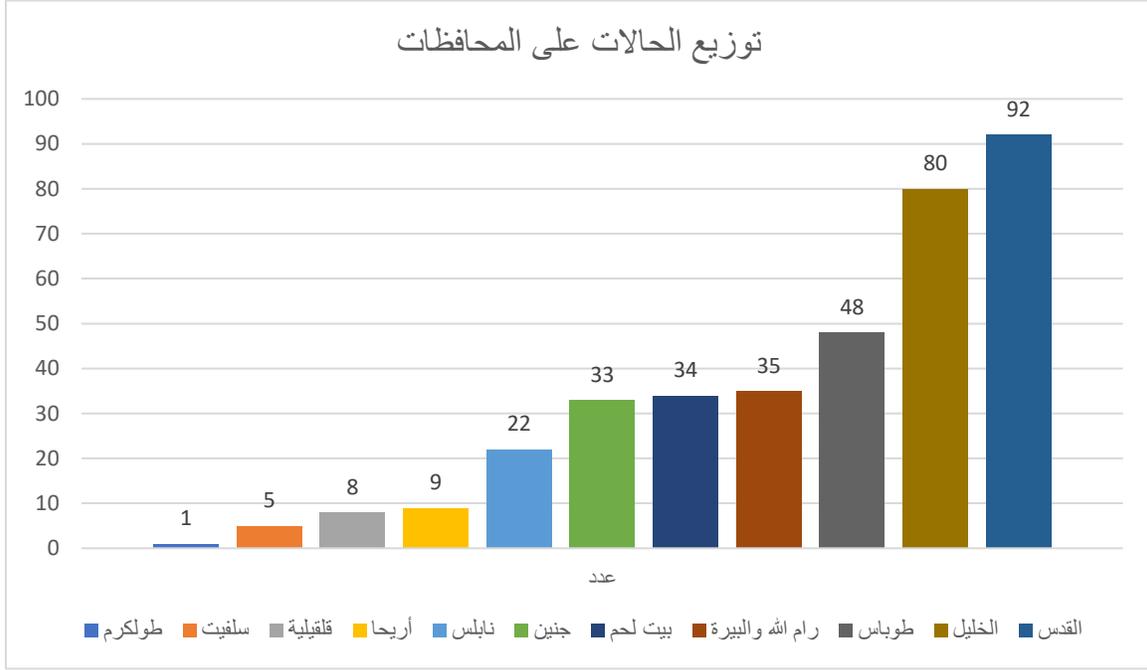
الرسم البياني 13

منشآت خاصة من غير المساكن⁷ هدمت سلطات الاحتلال 367 منشأة خاصة باستثناء المساكن.

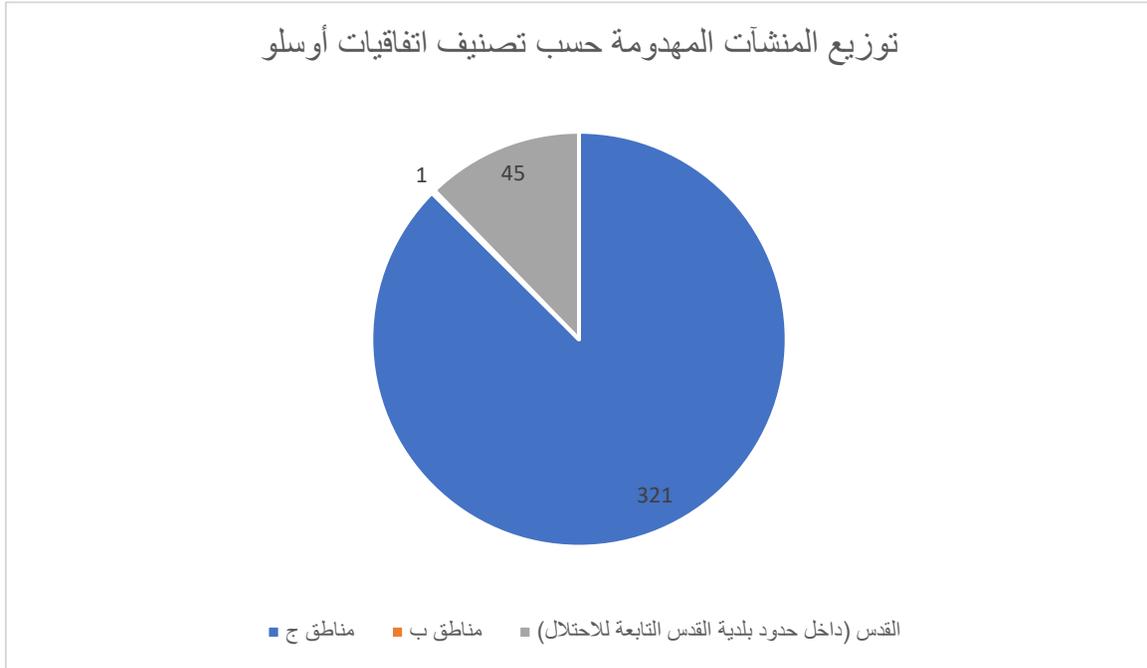


هدم منشأة في الأغوار - 2021

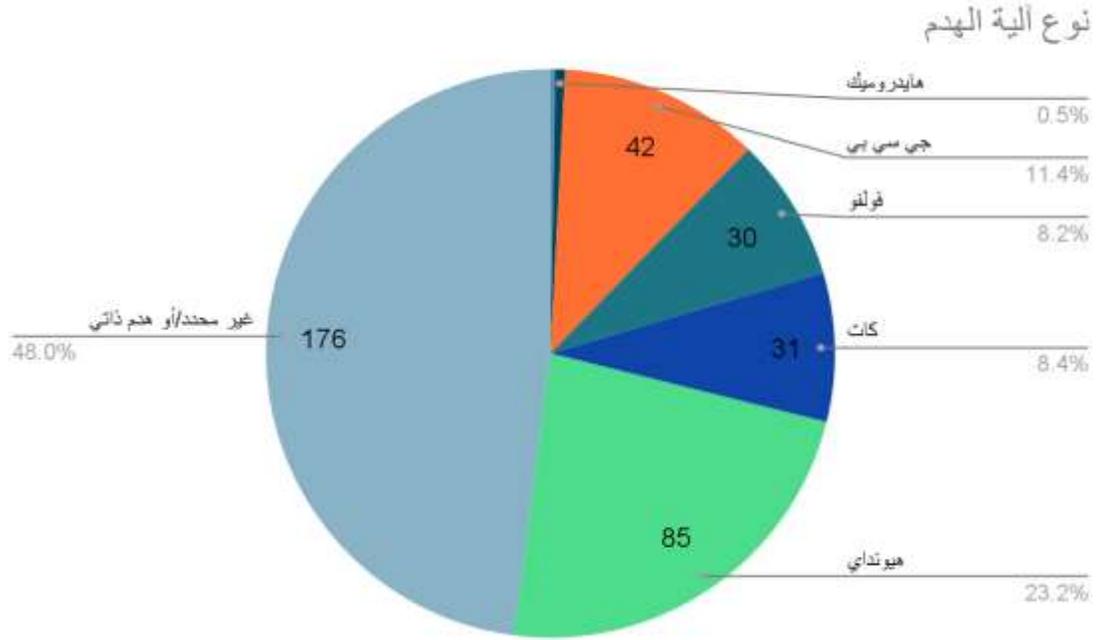
⁷ نصادف في كثير من الأحيان مصلحة تجارية واحدة ولنفس المالك، لكنها تتكون من أكثر من "بركس" على سبيل المثال، توثقها مؤسسة الحق باعتبارها مصلحة تجارية واحدة، حتى لو تشكلت من أكثر من بركس أو خيمة أو مبنى، إلا إذا كان المالك مختلفاً أو نوع المصلحة التجارية مختلفة من قسم لآخر. فعلى سبيل المثال، إذا وجدنا مزرعة حيوانات مكونة من 3 بركسات لكنها تعود لنفس المالك، فإن مساحتها تجمع وتدخل بنك المعلومات مرة واحدة. وكذلك الحال تدخل المنشآت الخاصة مثل المستودعات التي تشكل جزءاً أصيلاً من مسكن ضمن توثيق المسكن ولا تعد منفصلة عنه.



الرسم البياني 14



الرسم البياني 15



الرسم البياني 16

ممتلكات عامة
هدم سبع منشآت عامة في الضفة الغربية.



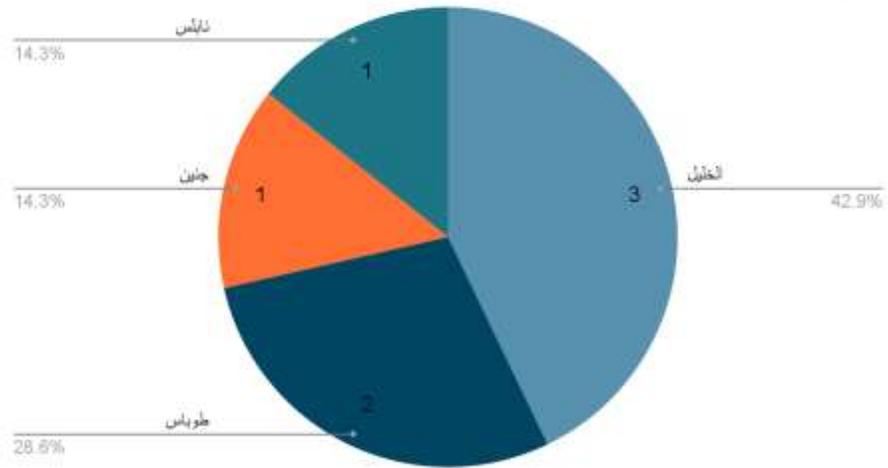
هدم مسجد في دوما - تشرين الثاني 2021



الرسم البياني 17

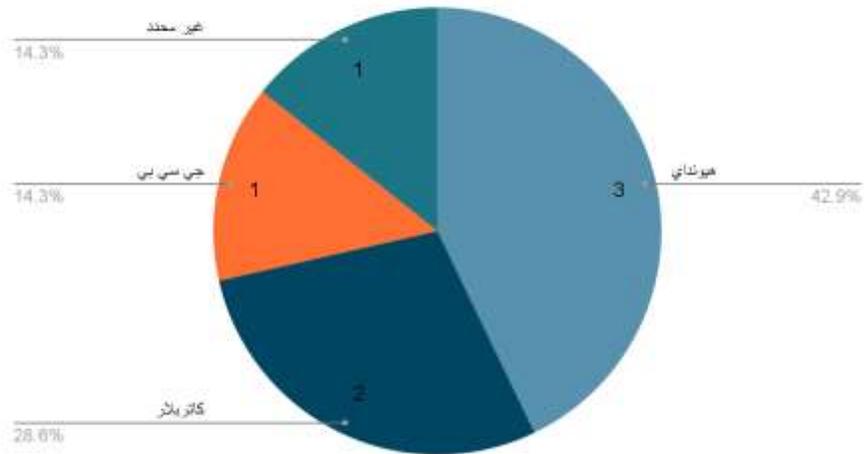


توزيع حسب المنطقة الجغرافية



الرسم البياني 18

نوع الآلية التي نُقِّدَت اليها



الرسم البياني 19



انتهاكات أخرى⁸

ارتكبت سلطات الاحتلال مئات الانتهاكات الأخرى خلال العام المنصرم، خرقت فيها حقوق عديدة للشعب الفلسطيني؛ منها الحق في الحرية وحرية الرأي والتعبير، والحق في الأمان، والحق في الخصوصية، والحق في حرية الحركة، والحق في التعليم، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في السلامة البدنية، والحق في إجراءات المحاكمة العادلة، والحق في تقرير المصير وغيرها.

تواصلت ممارسات الاحتلال المنهجية، من مدهامات وتفتيش المساكن، ونصب حواجز طيارة وتقييد الحركة بين المناطق المختلفة من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ الضقة الغربية وقطاع غزة والقدس. كما تواصل التوسع الاستيطاني الاستعماري ومصادرة الأراضي والاستيلاء على الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، تواصلت وتعززت ممارسات المستوطنين المستعمرين في التهجم على الفلسطينيين/ات ومنازلهم/ن، وحرق وقطع الأشجار والمحاصيل الزراعية، والاعتداء على المركبات المارة من الشوارع الرئيسية وغيرها من الممارسات الاستعمارية المنهجية والمدعومة من دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ومن بين مجمل الاعتداءات، فإننا نركز في هذا العام على الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجد على جانبي الخط الأخضر خلال هبة أيار/مايو وأحداث الشيخ جراح. وفيما يلي أبرز ملامح هبة أيار والهجوم العسكري على قطاع غزة.

محور السنة

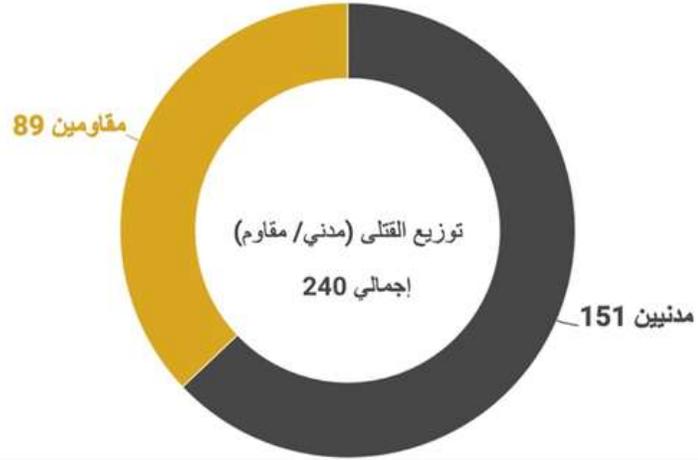
الهجوم العسكري على قطاع غزة⁹

بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة مساء يوم الاثنين الموافق 10 أيار وانتهى فجر 21 أيار بعد 11 يوم من انطلاق الهجمة، ومنذ ذلك الحين قصفت قوات الاحتلال أكثر من 1000 موقع فلسطيني في قطاع غزة في معظمها مبانٍ مدنية تشمل مساكنًا ومنشآت عامة، بأكثر من 1615 غارة وقصف مدفعي. أسفر الهجوم العسكري على قطاع غزة عن استشهاد (240) فلسطينيًا/ة، بينهم (60) طفلًا، و(38) سيدة، فيما بلغ عدد الجرحى الأطفال الذين تم رصدهم (630)، والجرحيات من السيدات (397).

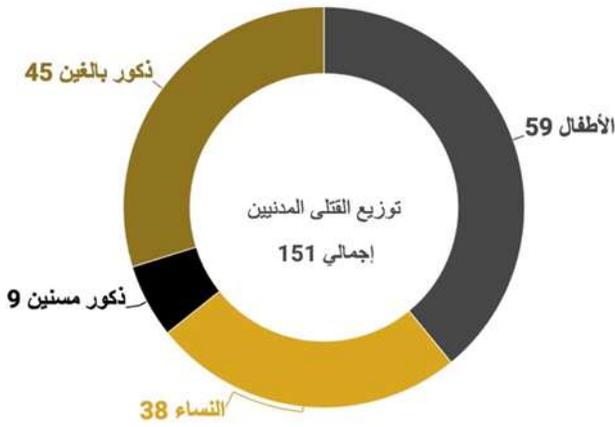
⁸ لا توثق مؤسسة الحق هذه الانتهاكات بشكل كامل، بل نوثق مئات منها كعينة توفر مؤشرًا على طبيعة الانتهاكات.

⁹ تقرير تفصيلي عن الهجوم العسكري على قطاع غزة عبر الرابط ادناه:

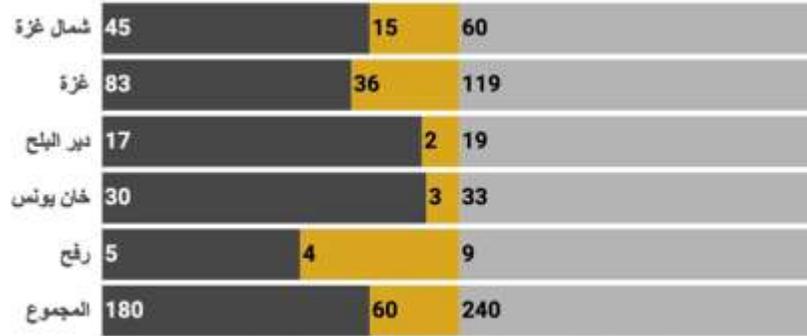
<https://www.alhaq.org/ar/advocacy/19476.html>



الرسم البياني 20: توزيع الشهداء خلال العدوان على قطاع غزة



الرسم البياني 21



توزيع القتلى حسب النوع الاجتماعي والمحافظة

الرسم البياني 22



توزيع القتلى من الفئات الخاصة

الرسم البياني 23

استهدف القصف الإسرائيلي الكثيف الذي نفذ أساساً من الجو، وشمل ضربات صاروخية من البوارج البحرية والمدفعية البرية، مناطق سكنية ومنازل وأبراج وأراض زراعية ومدارس ومراكز صحية وكلها أعيان مدنية ومحمية وفقاً للقانون الدولي. غطى القصف كافة محافظات قطاع غزة إلا أنه تركّز في المحافظات الشمالية من حيث الكثافة والكمية. وأدى الهجوم العسكري إلى تهجير ما يزيد عن 38020 شخصاً مقيماً في المنازل المتضررة، ولا يشمل العدد المهجرين/ات الذين لم تتضرر منازلهم/ن.



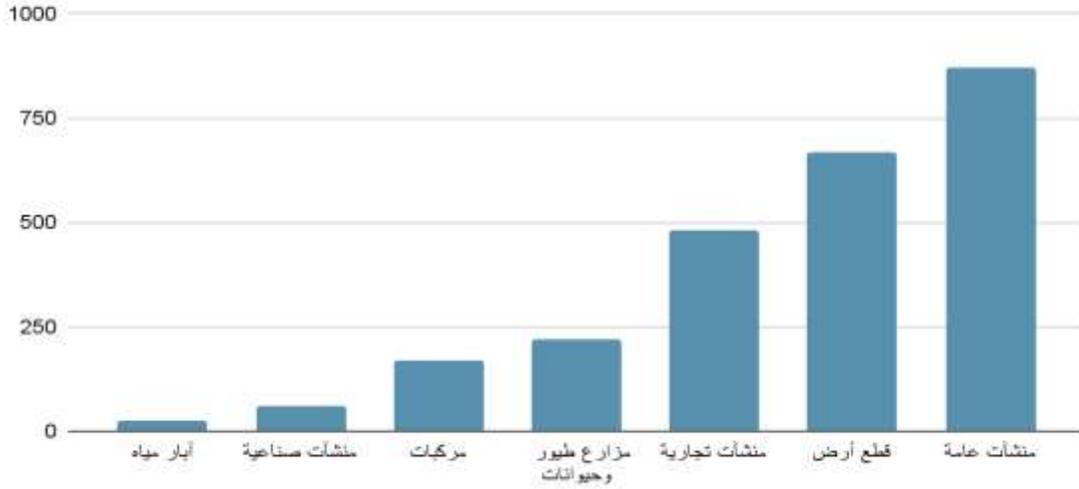
توزيع الوحدات السكنية المتضررة حسب حجم الضرر والمحافظة

الرسم البياني 24

وكشف التدمير الواسع للبنية التحتية في قطاع غزة والمنشآت المدنية عن استخدام نوع جديد من الرؤوس الحربية التي يستخدمها الاحتلال في قصف القطاع، وقد كشفت [شبكة الجزيرة الإعلامية](#) نوع الصواريخ المستخدم في العدوان والذي يسمى 31-GBU ويمكنه اختراق الأهداف الصلبة والتحصينات لكنه استخدم في محيط مدني تمامًا ما أدى لدمار هائل، واستخدمت كذلك الحال نسخة أخرى من هذه الصواريخ تسمى 39-GBU. وتضررت 669 قطعة أرض بسبب القصف، و221 مزرعة طيور وحيوانات، و24 بئر مياه، و169 مركبة، و59 منشأة صناعية، و483 منشأة تجارية، و871 منشأة عامة أخرى.



توزيع المنشآت الخاصة والعامة المتضررة



الرسم البياني 25

اعتداءات السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة¹⁰

وثقت مؤسسة الحق مئات الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. لكن لعل مقتل الناشط السياسي نزار بنات بتاريخ 24 حزيران 2021 خلال محاولة اعتقاله في مدينة الخليل من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية كان من أبرز أحداث العام الماضي. فقد انطلقت مظاهرات احتجاجية إثر ذلك ندد المشاركون/ات بها بالجريمة، وطالبوا بالعدالة لنزار بنات، وعلى مدار ثلاثة أشهر، نُظمت عشرات المظاهرات الاحتجاجية بشكلٍ مركزي في مدينة رام الله. وثقت مؤسسة الحق 13 احتجاجًا فضّت الأجهزة الأمنية 10 منها خلال فترة الاحتجاجات.

منذ 24 حزيران حتى 23 آب تواصلت الاحتجاجات بوتيرة متقطعة، قمعها عناصر الأجهزة الأمنية باستخدام الغاز المسيل للدموع، والضرب بالهراوات واليدين، مصادرة وسرقة الهواتف، وتشويه السمعة ونشر صور شخصية، والتحرّض في الخطابات الرسمية وعبر منصات التواصل الاجتماعي، والضغط العائلي والعشائري، وحملات الاحتجاز التعسفي، كما شارك عناصر تابعة للأجهزة الأمنية بلباس مدني لسحل المحتجين/ات في الشوارع والتحرّش بالصحفيات والناشطات.

¹⁰ لا توثق مؤسسة الحق هذه الانتهاكات بشكلٍ كامل، بل توثق مئات منها كعينة توفر مؤشرًا على طبيعة الانتهاكات.



شكل إلغاء الانتخابات الفلسطينية ومقتل نزار بنات والاحتجاجات التي تلت ذلك مرحلة مفصلية في حالة الحقوق التي ساءت بشكل كبير حتى نهاية العام، ويبين الجدول التالي توزيع أبرز الانتهاكات التي وثقتها مؤسسة الحق:

نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات
الاحتجاز التعسفي	71
انتهاكات الحق في محاكمة عادلة	40
انتهاكات الحق في أوضاع إنسانية أثناء الاحتجاز	50
انتهاك حرية رأي وتعبير	17
انتهاكات سوء معاملة وتعذيب	40
ضرب	54
مصادرة أجهزة وأموال ومعدات	15

ويتوزع مرتكبو الانتهاكات الرسميون على النحو التالي:

الجنّة	عدد الانتهاكات
جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية	76
جهاز الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة	110
جهاز الأمن الوقائي	86
جهاز الأمن الداخلي	14
المخابرات العامة	79



خاتمة

لم يكن عام 2021 عامًا جيدًا من منظور حقوق الإنسان، فقد شكّلت الأحداث والتطورات السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة أرضية خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان، سواء من سلطات الاحتلال أو السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. إذ تظهر الأرقام في التقرير سوء حالة حقوق الإنسان وازدياد الاعتداءات على الحريات والحقوق، ويصاحب ذلك تراجع الحالة الاقتصادية وتعمق الاحتقان السياسي والاجتماعي.

فعلى الصعيد الإسرائيلي، شنت سلطات الاحتلال هجومًا عسكريًا على قطاع غزة تخلّله حجم كبير من الضحايا والخسائر المادية. في الوقت الذي تصاعدت به مساعي المنظمات الاستيطانية السيطرة على حي الشيخ جراح وتهجير سكانه بدعم كامل من السلطات الرسمية التي لم تألُ جهدًا لقمع هبة القدس التي عمّت فلسطين على جانبي الخط الأخضر. ولم يكن تصنيف مجموعة من المنظمات الحقوقية الفلسطينية واختراق أجهزة هواتف مجموعة من النشطاء إلا مرحلة جديدة من السياسات الاستعمارية التي لا تقتصر على استهداف الأرض والمدنيين/ات وإنما المؤسسات التي توفر لهم/ن الحماية والمعونات الإنسانية.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، فقد انتهى التفاؤل بالتغيير السياسي واحترام حقوق الإنسان في بداية العام الذي صاحب الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني فلسطيني إلى حملة قمع للحريات وتقييد لحقوق الإنسان الأساسية إثر إلغاء الانتخابات وقتل الناشط السياسي نزار بنات. فمع تصاعد الاحتجاجات شنت السلطة الفلسطينية حملة اعتقال واعتداءات وتفريق المظاهرات بالقوة وبشكل غير متناسب، وساهم في القمع أفراد من الأجهزة الأمنية وعناصر أمنية بلباس مدني مما يستدعي مؤسسات حقوق الإنسان أن تحذر من حالة التراجع في احترام حقوق الإنسان والحريات بالمقارنة مع عام 2020.